1300 وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية

فلسطين: تحذير من التصعيد في الموسم الانتخابي الإسرائيلي

مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية

الأراضي المحتلة – «وكالات»: حذرت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، من تداعيات ونتائج التصعيد الاستيطاني الذي يتزامن عادة مع الحملة الانتخابية بين الفرقاء السياسيين الإسرائيليين، ونتائجه الكارثية على السلام على أساس حل الدولتين، وإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، وذات سيادة الى جانب إسرائيل.

وجاءت هذه التصريحات بعد مصادقة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، على رزم استيطانية جديدة تتضمن بناء 2500 وحدة استيطانية جديدة، وشق عشرات الطرق الاستيطانية الضخمة التي سلبتهم مساحات شاسعة من أراضي المواطنين الفلسطينيين، لإرضاء جمهوره من اليمين والمستوطنين.

ووفقا لوكالة الأنباء الفلسطينية وفا، طالبت الوزارة في بيان صدر اليوم الأربعاء، مجلس الأمن الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية تجاه هذا التصعيد الاستيطاني، وتجاه تنفيذ وضمان تنفيذ القرار رقم 2334.

وتطرقت إلى ما تناقلته وسائل الإعلام العبرية، بأن نتانياهو سيبحث مع رؤساء مجالس المستوطنات في الضفة الغربية عن أفضل الطرق وأسرعها لتعميق الاستيطان، وتوسيعه، وتلبية طلبات واحتياجات المستوطنين، وذلك بعد يوم فقط من المصادقة على تخصيص 40 مليون شيقل بزعم أنها لتصفيح الحافلات التي تقل المستوطنين.

ونوهت إلى أنه عشية كل انتخابات إسرائيلية تتصاعد موجات الاستيطان، ويصبح «سخاء» الحكومة وأركانها مع المستوطنين دون حدود أو ضوابط، في ظل التنافس الانتخابي الذي يشكل «سافرا» لتنفيذ عديد المشاريع الاستعمارية التوسعية على حساب الحق الفلسطيني.

كما أكدت مصادر عبرية اليوم الأربعاء، أن الإدارة المدنية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي سترخص ببناء 1300 وحدة استيطانية في الضفة الغربية.

وبموجب الخطة التي ستدخل حيز التنفيذ قريبا، فإن الوحدات الجديدة ستبنى في المستوطنات القائمة في الضفة الغربية، و في بؤر استيطانية جديدة.

وفي سياق متصل، تنشط سلطات الاحتلال لتنفيذ مخطط رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو لبناء وحدات استيطانية جديدة في مستوطنة عوفرا شرقي رام الله، ردا على مقتل مستوطن بالرصاص في مطلع الشهر الجاري.

و توغلت آليات قوات الاحتلال الاسرائيلي، صباح أمس الأربعاء، بشكل محدود قرب بوابة زيكيم شمال قطاع غزة.

وأوردت وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، أن 6 جرافات عسكرية إسرائيلية توغلت عبر بوابة زيكيم في شمال غرب بلدة بيت لاهيا شمال قطاع غزة، جرفت المنطقة القريبة من البوابة، وأقامت تلالا رملية.

ويذكر، أن قوات الاحتلال تتوغل بشكل شبه يومي في أراضي الفلسطينيين، للتجريف، وإقامة سواتر ترابية.

من ناحية أخرى اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فلسطينيا بدعوى محاولته دهس جنود على حاجز حوارة في جنوب مدينة نابلس.

وزعمت مصادر عبرية أن فلسطينيا قاد سيارته بشكل سريع نحو جنود كانوا ينصبون حاجزا عسكريا قرب بلدة حواره، وحاول دهسهم قبل أن يطلقوا عليه النيران، ثم اعتقاله.

وقالت مصادر فلسطينية إن «قوات الاحتلال أطلقت النار على شاب فلسطيني كان يقود سيارته قرب بلدة حواره واعتقلته».

من جهة أخرى قال وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي أمس الأربعاء إنه سيقدم طلب للحصول على عضوية دائمة في منظمة الأمم المتحدة خلال زيارته إلى نيويورك في منتصف يناير المقبل.

وأوضح المالكي في تصريحات لإذاعة صوت فلسطين الرسمية، أن تقديم طلب للحصول على صفة دولة دائمة العضوية سيوجه إلى مجلس الأمن الدولي، بناءً على توجيهات من الرئيس محمود عباس.

وعن نية رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بناء آلاف الوحدات في المستوطنات اليهودية، قال المالكي إنه «سيتم التوجه إلى مجلس الأمن لتفعيل قراره رقم 2334 القاضي بإدانة الاستيطان والمطالبة بفتح تحقيق رسمي من قبل محكمة الجنايات الدولية».

وأوضح أنه إذا فشل تمريره فسيطرح في الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت بند متحدون من أجل السلام.

ومن ناحية أخرى، كشف المالكي أن زيارة الوفد العربي التي كانت مقررة للبرازيل لثنيها عن نقل سفارتها الى القدس، لم تتم لأسباب فنية.

وشدد المالكي على أهمية دعوة بابا الفاتيكان فرانسيس إلى الحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين للسلام، مؤكدا أن القيادة الفلسطينية مع أي جهد يُفضي إلى سلام حقيقي وفق قرارات الشرعية الدولية.

محادثات بين طهران وطالبان الأفغانية

إيران: لم نقل أبداً سندمر إسرائيل

وزير الخارجية الايراني محمد جواد ظريف

طهران – «وكالات»: نفى وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في حوار مع مجلة «لوبوان» الفرنسية الاتهامات بالسعي إلى محو إسرائيل، وتساءل مستغربا «متى أعلنا أننا سندمر إسرائيل».

ولم يسبق لإيران أن دخلت حرباً مباشرة ضد إسرائيل، لكنها تحرك أتباعها في حزب الله وحركة حماس كلما تطلب الأمر الاستفادة من إشغال المنطقة، وتحقيق أهداف سياسية.

وشدد ظريف على أن بلاده لم تقل أبداً إنها ستمحو إسرائيل من الخارطة، متسائلاً «متى أعلنا أننا سندمر إسرائيل؟ أعطني مسؤولاً إيرانيا واحداً قال ذلك، لم يقل أحد هذا الأمر»، وفق ما أوردت صحيفة «العرب» اللندنية، أمس الأربعاء.

وفي معرض إجابته عن سؤال حول تصريحات الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد في 2007 عن «محو» إسرائيل من الخارطة، قال ظريف إن «أحمدي نجاد كرر يومها كلمات للخميني، المرشد الإيراني المؤسس الراحل».

وتابع «الخميني قال إن السياسات الإسرائيلية الوحشية ستؤدي إلى دمارها، ولم يقل إن إيران ستفعل ذلك».

من ناحية أخرى عقدت إيران محادثات مع حركة طالبان الأفغانية، بحسب ما نقلت، اليوم الأربعاء، وكالة «تسنيم» الإيرانية عن الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني.

ونقلت الوكالة القريبة من الحرس الثوري الإيراني عن شمخاني أن «الحكومة الأفغانية أبلغت بالتواصل والمحادثات مع طالبان».

وأكد شمخاني، أن «العملية ستتواصل».

ألمانيا: التسلح النووي في أوروبا «رد خاطئ»

برلين – «وكالات»: أعرب وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، بوضوح عن معارضته لنشر صواريخ نووية جديدة متوسطة المدى في أوروبا.

وأعلن ماس في مقابلة مع الوكالة الألمانية، أمس الأربعاء، معارضة ألمانيا للأمر في حال إلغاء معاهدة القوى النووية متوسطة المدى بين روسيا والولايات المتحدة، الموقعة قبل 30 عاما.

وقال ماس: «لا يجب أن تصبح أوروبا بأي حال من الأحوال مسرحا لجدال تسلح... نشر صواريخ جديدة متوسطة المدى، سيقابل بمعارضة واسعة في ألمانيا».

وتتهم الولايات المتحدة روسيا بانتهاك معاهدة القوى النووية متوسطة المدى عبر تصنيع صواريخ جديدة، وهددت بإلغاء المعاهدة.

وفي تذكير الماضي امهلت واشنطن موسكو ثلاثة أشهر للامتثال للمعاهدة، إلا أن روسيا لم تبد أي استعداد لذلك، وانتهت في المقابل حلف شمال الأطلسي، بانتهاك المعاهدة بنشر أنظمة دفاع صاروخية في رومانيا.

وتابع ماس «التسلح النووي سيكون بالتأكيد الرد الخطأ»، مضيفا أن منطق التوسع في التسلح يعود إلى الحرب الباردة، وأن «سياسة ثمانينيات القرن الماضي لن تساعد في حل قضايا اليوم».

روسيا: تعديلات دستورية وسط مواجهة بوتين لقيود فترات الرئاسة

موسكو – «وكالات»: أثار رئيس البرلمان الروسي مسألة إمكانية تعديل الدستور وسط تزايد التكهن بأن الكرملين يفكر في سبل تتيح للرئيس فلاديمير بوتين البقاء في السلطة بعد انتهاء ولايته الحالية، عندما يكون مطالباً بموجب القانون الحالي بالاستقالة.

وقال محلل سياسي ومساعد سابق في الكرملين جليب بافلوفسكي: «الأمر يتعلق بانتقال السلطة، يشجع بوتين هذه اللعبة بإطلاق تلميحات غامضة».

وذكرت وكالة «بلومبرغ» للأنباء اليوم الأربعاء، أن تعليقات رئيس البرلمان والعضو البارز في الحزب الحاكم، فياتشيسلاف فلودين، التي وردت خلال اجتماع للكرملين وبوتين مساء أمس الثلاثاء تم كتابة مضمونه مسبقاً، كانت مبهمة ولم تشر إلى أي خلافة، لكن محللين قالوا إن التعليقات أظهرت أن السلطات تعد بالفعل الأساس للتعديلات قبل نهاية ولاية بوتين الحالية في عام 2024.

وقال مخاطباً بوتين باحترام، وفقا لنسخة الكرملين الخاصة بحوار الاجتماع: «هناك أسئلة في المجتمع (أيها) الموقر فلاديمير فلاديميروفيتش، هذا هو الوقت المناسب الذي يمكننا فيه الإجابة على هذه الأسئلة، دون تهديد بأي شكل من الأشكال لأي من الأحكام الأساسية للدستور»، مضيفاً أن «القانون حتى لو كان القانون الأساسي، هو ليس عقيدة لا يمكن تغييرها».

وأشار إلى أن الدستور الحالي تمت صياغته قبل 25 عاماً، وتابع «كانت تلك فترة صعبة للغاية، فترة كانت الدولة فيها على حافة الانهيار، عندما لم تكن الالتزامات الاجتماعية يتم الوفاء بها، وعندما فقد مواطنونا الثقة في السلطات».

واقترح رئيس البرلمان مشاركة قضاة المحكمة الدستورية وخبراء قانونيين آخرين في عملية النظر في مدى ملائمة الدستور وقواعد تطور الدستور مع المبادئ التي تم تمريرها، ولم تتضمن النسخة الرسمية لحوار الاجتماع أي ذكر لرد بوتين على اقتراح فلودين.

ومن شأن سيطرة الكرملين الشديدة على النظام السياسي أن تجعل من السهل الموافقة على التعديلات الدستورية إذا دعمها بوتين، وعند سؤاله عن تعليقات فلودين اليوم، قال المتحدث باسم الرئاسة دميتري بيسكوف إنه «ليس هناك موقف بشأن هذه المسألة بعد في الكرملين»، مضيفاً أنه «لا يوجد عمل قيد التنفيذ حول تعديلات ممكنة في الوقت الراهن».

وعندما انتخب لولاية ثانية على التوالي تستمر 6 أعوام في مارس الماضي، قال بوتين: «في الوقت الحالي، لا أخطط لأي إصلاحات دستورية»، متجاهلاً سؤالاً حول ما إذا كان قد يخوض الانتخابات مجدداً في عام 2030، وفقا لما يسمح به القانون الحالي، وأضاف «ماذا سأفعل، هل أبقى حتى أبلغ من العمر 100 عام؟ لا».

ولكن التكهنات حول إمكانية إجراء تعديلات لا تزال مستمرة، وفي وقت سابق من هذا الشهر، قال بوتين إن «الدستور ليس نوعا من البناء القانوني الأحفوري ولكنه كيان حي نام»، وفي مؤتمره الصحفي السنوي الذي عقد الأسبوع الماضي، قال إن «أي تغييرات في القانون الأساسي هي مسألة مطروحة للنقاش المدني واسع النطاق»، ولم يتم سؤاله بالتحديد حول تعديلات تسمح له بالبقاء في السلطة.

ويبحث المحللون السياسيون والمطلعون في الحكومة إمكانية التعديلات الدستورية منذ شهور كمسألة محورية في نهاية فترة رئاسة بوتين، وأشار بوتين (66 عاما) الذي يبدو بصحة جيدة إلى أنه لا يخطط للبقاء بعد ذلك في الرئاسة، لكن القليل يرون أن هناك بديلاً مناسبا للرجل الذي حكم روسيا دون منازع في آخر 18 عاما تقريبا.

شمات

إسقاط القروض

خلال تنويع مصادر الدخل.

وأكد النواب ضرورة اتخاذ خطوات حكومية جادة من أجل تخفيف الأعباء عن المواطنين وإيجاد فرص عمل للشباب والاعتماد على معيار الكفاءة في التوظيف إضافة إلى تعزيز الديمقراطية وحرية الرأي.

وقالوا إن استمرار التعاون الحكومي مع مجلس الأمة سيساهم في إقرار المزيد من القوانين والتشريعات في كافة المجالات تلامس احتياجات المواطن ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد.

وانتقد فريق منهم «أقراط بعض النواب في تقديم الاستجوابات لأعضاء الحكومة من أجل أغراض ومصالح شخصية الأمر الذي جعل الاستجواب يفقد قيمته وأهدافه».

وخلال الجلسة أيضا وأكدت وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الإسكان الدكتورة جنان بوشهري، أن تحديث البنية التحتية لمشروع خيطان السكني سيكون من أولويات وزارة الأشغال للانتهاء منه في أقرب فرصة.

وذكرت بوشهري أن قسائم مشروع خيطان السكني وزعتها المؤسسة العامة للرعاية السكنية ، علما بأن المسؤول عن البنية التحتية هي وزارة الأشغال لا وزارة الإسكان.وأضافت انه تم إنشاء البنية التحتية لهذه المنطقة في السابق من وزارة الأشغال ، مشيرة إلى وجود قرار واضح جدا بإعادة تحديث البنية التحتية من وزارة الأشغال ، وليس المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وحول إيقاف بدل الإيجار لمن خصصت لهم قسائم مشروع خيطان السكني، أوضحت انه لن يتم إصدار قرار بإيقاف بدل الإيجار عن خيطان ، وإنما صدر قرار وزاري في سنة 2016 بإيقاف بدل الإيجار عن كل من كانت طلباتهم من سنة 1997 فما اقل.

وبينت أن ذلك يأتي تطبيقا لمادة صريحة في لائحة (الرعاية السكنية) ، مضيفة ان كل من خصص له في منطقة خيطان أو اي منطقة أخرى وطلبه الإسكاني من سنة 1997 ، فما اقل قد تم إيقاف بدل الإيجار عنه وذلك تنفيذا لمادة في اللائحة الإسكانية.

وفيما يخص البدل الداخلي أو القيمة الرمزية لقسائم خيطان ، أوضحت أنها أكدت لأكثر من مرة ان منطقة خيطان مثل منطقتي الصباحية وأبو حليفة ، اذ ان القيم الرمزية وضوابط التصرف في القسائم صدرت بقرارات من مجلس الوزراء نتيجة لمواقع هذه المناطق المميزة وقيمها السوقية العالية لذلك كانت القيم الرمزية لهم واحدة هي 15 الف دينار.

وحول قانون من باع بيته أوضحت ان هذا القانون صدر في عام 2015 ، وتم طرح أول مشروع لتنفيذ البيوت الخاضعة لهذا القانون في السنة المالية الحالية ، والعمل جار الآن لتنفيذه في مشروع شرق ثيماء الإسكاني.

أضافت ان المشروع الثاني لاستكمال العدد المستحق المشمول بقانون من باع بيته سيكون في شرق مدينة صباح الأحمد ، وسيتم طرحه في السنة المالية المقبلة مؤكدة التزام الحكومة بالقوانين الصادرة من مجلس الأمة.

من جهته أكد وزير المالية نايف الحجرف ان الحكومة تعمل على استرداد الأرباح المحتجزة التي لم تصدر بها قوانين ، مشيرا إلى أنه في هذا الاطار استرددنا من المؤسسة العامة للموانئ واستلمنا اول دفعة من القطاع النفطي.

وقال الحجرف: اتخذنا إجراءات باسترداد بعض هذه المبالغ التي لم يصدر فيها قوانين ومنها اربعة مليارات دينار من القطاع النفطي، كما وصل الينا كتاب من وزير النفط بتقسيطها لمدة اربع سنوات.

وأوضح أن بقية الأرباح المحتجزة صادرة بقوانين من المجلس وبالتالي لا يمكن استردادها ، مشيرا الى أن الأرباح المحتجزة صدرت بناء على قوانين من مجلس الامة وكانت واضحة وحاضرة أمام الجميع.

وزير الصحة

حتى لا يؤثر سلبا على سير التدريب في كلية المسالك البولية في المعهد ، واستفادة الأطباء الكويتيين المتدربين من البرنامج.

وقال ان القرار ينص ان على ترفع اللجنة تقريرها الى الوزير مباشرة ، متضمنا التوصيات والاقتراحات التي انتهت اليها ، وذلك خلال أسبوعين من تاريخ اول اجتماع لها لاتخاذ ما يلزم بشأنها.

مبارك: 800 مسلح

أخبره بذلك قائلاً «هناك قوات مسلحة (حوالي 800 شخص) اقتحمت الحدود.

وعن جنسيات الأشخاص المتسللين قال مبارك إنه لا يعرف ذلك، موضحاً أنهم دخلوا مصر من الأنفاق ومعهم سيارات وأسلحة.

واعتبر مبارك أن دخول الأشخاص «فيه مساس بسلامة البلاد (..) ارتكبوا أفعالا لا أستطيع البوح بها لأنها تتعلق بأمن البلاد».

وقال الرئيس الأسبق إنهم قدموا من غزة. وإنهم تسللوا وليس هناك مسؤولون عن ذلك، وتوزعوا ولكن هناك من سهلوا لهم العملية من شمال سيناء.

وأوضح أنهم «تسللوا لكي يزيدوا الفوضى في البلد متعاونين مع الإخوان المسلمين». ورفض الإجابة عن سؤال «كيف عرفت أنهم تعاونوا مع الإخوان المسلمين» طالبا إذناً من القوات المسلحة.

وأكد مبارك أن المتسللين استخدموا السلاح من رفح للشيخ زويد إلى أماكن كثيرة توزعوا فيها ضد الشرطة. وقال إنهم ذهبوا للسجون لتخريج المعتقلين من حزب الله وحماس والإخوان المسلمين.

وفي الميادين قال مبارك إنهم كانوا يطلقون النار من اسطح البنايات، وهجموا على رجال الشرطة في شمال سيناء في رفح والشيخ زويد وفي العريش وفي الاكمنة.

وحول المنشآت الحكومية التي قاموا بتدميرها، رد الرئيس المصري الأسبق أنه لا معلومات لديه، كما قال إنه ليس لديه معلومات عن خطف ثلاثة من ضباط الشرطة والعناصر.

وعن السجون التي هاجموها قال مبارك: وادي النطرون أساساً، لأن فيها من حماس والإخوان المسلمين وآخرين. وهناك سجنان آخران ليس لدي معلومات عنهما.

وقال مبارك: «لم تأتني أسماء الذين هربهم المقتحمون من السجون».

وتلا القاضي بعض أقوال الشهود، ومنها شهادة قائد قوات الأمن المركزي في سيناء وفيها: عناصر حماس واليدو كانت لهم السيطرة الكاملة على المنطقة من قطاع رفح حتى مدينة العريش بمساحة إجمالية حوالي 80 كلم مربع لكن مبارك قال: لا أستطيع القطع بذلك.

وأكد مبارك أنه لا يدخل في تفصيلات الأمور، وأن ما يعرفه هو التسلل للعريش والهجوم على قوات الشرطة وتدمير مبنى مباحث أمن الدولة وأقسام الشرطة.

وأوضح أن هناك «مخططات كثيرة لكنني في حل من التحدث فيها قبل الحصول على إذن».

وتعليقاً على أن ما حدث في 25 يناير كان مؤامرة دولية، شارك فيها التنظيم الدولي للإخوان، وأن ذلك تمت إحاطة مبارك به، تفى الرئيس المصري الأسبق أن يكون لديه علم إطلاقا.

كما أضاف مبارك أنه لم يسمع عن وجود مخطط تدعمه أميركا لاستقطاع جزء من أراضي سيناء وتوطين الفلسطينيين بها بمشاركة تركيا.

ورداً على شهادة اللواء حبيب العادلي وزير الداخلية الأسبق أمام المحكمة، من أن التسلل بدأ منذ الثمانينات وكان يهدف للتجارة لم تطور الأمر لأنفاق تسمح بمرور السيارات ويتم حفرها في غزة، قال مبارك إن أعدادا بعشرات الآلاف من غزة هجموا، وهذا موضوع معقد جدا، ودمرنا أنفاقاً كثيرة ولكن كانوا من غزة يضربون من يعمل في الأنفاق بالنار.

ورفض التحدث عن الإجراءات المتخذة لمحاربة الأنفاق، حتى أحداث يناير 2011.

وشهدت المحكمة والطرق المؤدية إليها إجراءات أمنية مشددة، وسط انتشار مكثف لقوات الأمن والكلاب البوليسية وأجهزة فحص المفرقعات.

الدفاع الجوي السوري

مستخدمون لوسائل التواصل الاجتماعي، جسما يتحرك في سماء المدينة قبل أن يدوي صوت انفجار وقذائف مدفعية.

ونقلت الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) عن مصدر عسكري قوله «تصدت وسائط دفاعنا الجوي لصواريخ معادية أطلقها الطيران الحربي الإسرائيلي من فوق الأراضي اللبنانية».

وأضاف المصدر «اقتصرت أضرار العدوان على مخزن لخيرة وإصابة ثلاثة جنود بجروح».

بدوره، قال «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، ومقره لندن، إن إسرائيل أطلقت صواريخ من فوق الأراضي اللبنانية واستهدفت مناطق غربي وجنوب غربي ريف دمشق.

وأضاف المرصد «ضرب عدد من الصواريخ مستودعات للسلاح تابعة لحزب الله أو القوات الإيرانية».

الجيش السوري يعلن «التصدي لأهداف معادية» قرب دمشق ورفضت متحدثة باسم الجيش الإسرائيلي التعليق.

وفي وقت لاحق، قال الجيش الإسرائيلي إن «نظاما للدفاع الجوي تم تفعيله في مواجهة صاروخ مضاد للطائرات أطلق من سوريا. لا تقارير عن أضرار أو إصابات».

في الوقت نفسه، أوردت وكالة الأنباء الرسمية في لبنان أن مقاتلات حربية إسرائيلية نفذت «غارات وهمية» في أجواء البقاعية والقليم التفاح جنوبي البلد.

وخلال سبعة أعوام من الحرب في سوريا، شعرت إسرائيل بقلق بالغ إزاء تنامي نفوذ إيران، عدوها الرئيسي في المنطقة، والحليف البارز للرئيس السوري بشار الأسد.

وضربت القوات الإسرائيلية عشرات الأهداف التي وصفتها بأنها تابعة لإيران أو جماعة حزب الله اللبنانية.

بوتين: الصاروخ

المسلحة العام المقبل.

وقال بوتين خلال لقاء بثه التلفزيون مع بعض أعضاء حكومته أمس: «استجابة لتعليماتي، حضرت وزارة الدفاع، ونفذت الاختبار النهائي على هذا النظام، وتمت الاختبارات بنجاح تام».

ونقلت وكالات أنباء روسية عن الكرملين أن الاختبارات أجريت في شبه جزيرة كامشاتكا الواقعة شرقي البلاد، بينما تابعه أن بوتين من مركز التحكم للدفاع الوطني.

وكان بوتين قال في خطاب ألقاه في مارس/آذار الماضي إن «أفانغارد سيهاجم ككرة من نار، ويمكنه الطيران بسرعة تزيد عن سرعة الصوت بعشرين مرة، كما يمكنه المناورة وتغيير اتجاهه بسرعة واختراق كافة أنظمة الدفاع التي تحاول اعتراضه». وأكد أن الصاروخ يمكنه «أن يصل إلى أي مكان في العالم».

وجاء إعلان بوتين عن الاختبار المزعوم بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خطة لانسحاب بلاده من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى التي أبرمتها مع روسيا خلال الحرب الباردة.

وكان بوتين قال إن بلاده تخطط لتطوير صواريخ محظورة بحسب المعاهدة في حال انسحبت الولايات المتحدة منها.

إسرائيل تفجر

رابع نفق لحزب الله، ممتداً من جنوب لبنان إلى شمال إسرائيل.

ويتبع الجيش الإسرائيلي طريقة يحدد فيها مسار النفق ثم يخضعه للمراقبة الإلكترونية ولمراقبة بالكاميرات.

وعند اكتشاف الأنفاق السابقة، أكد الجيش الإسرائيلي أنها لا تشكل «تهديدا وشيكا» للسكان الإسرائيليين على الحدود. وأكدت حينها إسرائيل أنها وضعت عبوات ناسفة داخل النفق وحذرت أي شخص يدخله من الجانب اللبناني سيكون معرضا للخطر.

وبدأت إسرائيل في الخامس من ديسمبر عملية لتدمير أنفاق تقول إنها لحزب الله، رصدتها على الجانب الإسرائيلي من الحدود. وقال الجيش الإسرائيلي إن الأنفاق يمكن أن تستخدم لعمليات لحزب الله ضد إسرائيل.